



# مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

شرح الياسمية في علم الجبر والمقابلة

المؤلف

أحمد بن محمد بن عماد الدين ( ابن الهائم )

ملاحظات

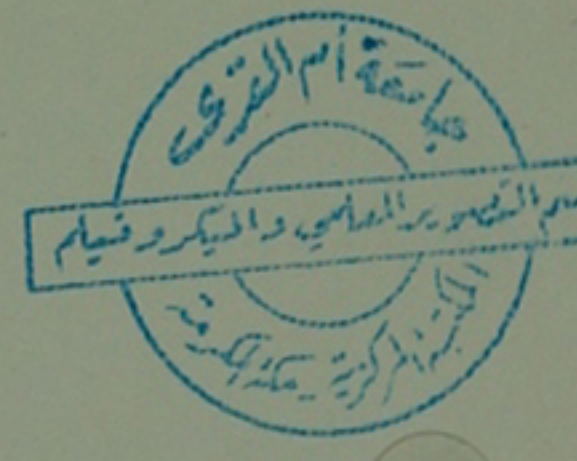
- ملكه محمد الحفناوي ثم انتقل إلى أحمد السجاعي ١٣٣٤هـ.



١٤٠٥

شرح الياحيدى في علم الجبر والمعادلة  
تأليف شهاب الدين ابي الصبا احم  
٤٤٤ ر.ق ٤٠ ر.ق تقريباً ١٢٨

١٥٠٥ X ١٥٠٥  
(١٤٠٥)

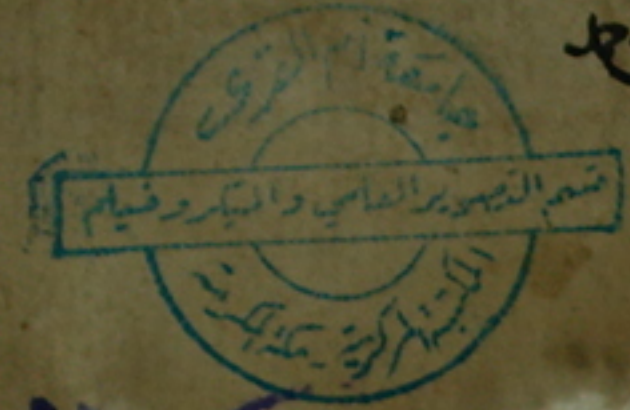


د. الشيخ محمد  
لا حفظ  
انتهى عمله اذ له

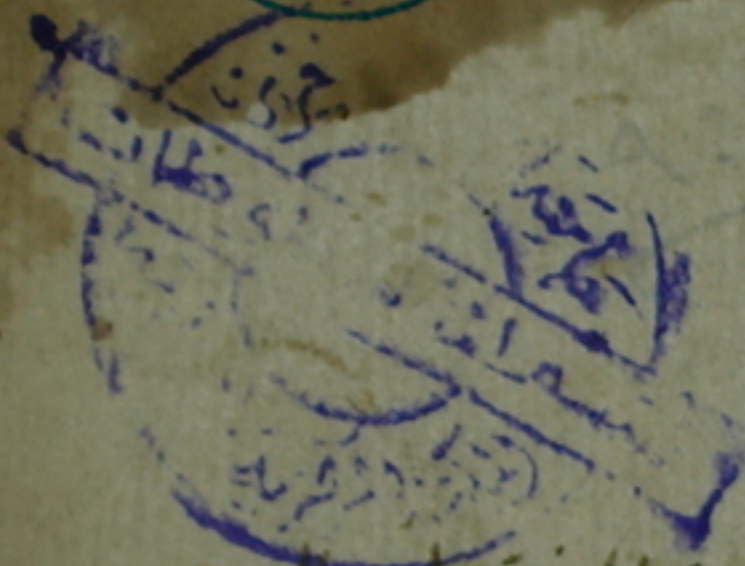




شرح البيان في علم الجبر والمقابل



شرح الامام العالم العلامة شهاب الدين ابو العباس احمد  
بن الهيثم الفيزيائي الشافعي نفعه الله تعالى برحمته  
واسكنه فسيح جنته وانما على امر  
مركبه ونوعه لونه مدرسه  
اسرائيلين



معارف

ملكه بفضل الله الفقار محمد  
الحفناوي عفا الله عنه من سنة ١٢٣٤  
١٢٣٤ هـ

الرافع

نحن قوم قلبينا الحق النور على اننا من الحديد  
طوع ابدى اطبا نقنارنا الفيد ونقنارنا بالظمان الاسود  
مملك السمر ثم نملكنا البيض المصونات اعينا وقد ورا  
تتقى كظنا الملوك وكشيتي عضد الفيد حين تبدى  
وسرانا يوم الكرمية احرا ارضي السلم للفقوا في عبيد

١٢٠٥ هـ

مخطوط  
١٢٠٥











أما صله جذر والتسعة باعتبار اللامه ما فأكدر والمالك إسمان إضافيان لا يمكن تعقل احد مما دون الآخر كالإين  
والنبوة إذ اعرفت ذلك فلتخرج إلى غير كلامه وتتبعه نقوله كل عدد مربع فهو تعريف للمالك ووسع العدد بموصوفه  
في مساويه سمي ذلك تشبيهاً للمعقول المحسوس لأن النسخ لما كان من تعريفات تلك المنصّل الفاعل الذات  
وكان المربع منه هو السطح الذي نشأ وكطوله وعرضه وكان العدد منشاراً كالسطح في الكمية أو إن كان منقسماً  
وكانوا يشبهون العدد المتصوب ما كطال الذي يشابه السطح سمو العدد الذي تشابهوا صلغاه من بقا فقولهم  
عدد جسن يشبه الجدر والمالك وغيرهما **وقوله** مربع فصل أخرج به العدد المطلق والجدر وغيرهما كاللعب وغيره  
والسطح الذي يقا صله كما أنه العامه من ضرب أس في ثلاثة ولا يقال إن هذا التعريف غير جامع لعدم  
صدقه على المالك إذا كان قدراً واحداً لأن الواحد ليس بعدد ولذلك المالك إذا كان كسراً نحو الربع والتسعة  
لأننا نقول العدد يطلقه الحساب باعتبارين هو واحد ما أعم منه الاعتبار الآخر فثارة يطفونه على ما هو أعم  
من الواحد والكسور ويعنون به ما يقع في مراتب العدد سواء اعتبر مجرداً عن إضافته إلى عدد آخر أو مضافاً  
إلى عدد آخر بهما تناسباً بالجزئية وتارة يطلقونه على ما سوى الواحد وكسره من الأول فلو جمعهم الأسماء  
الأصلية للأعداد أي عشر فدخلون الواحد في تسميات العدد ولو لا ذلك كانت أسماءه أحد عشر ومن  
ذلك قولهم بنو إنا وغيره في كل مرتبة تسعة أعداد ولو لا ذلك كان في مرتبة الأحاد ثمانية أعداد خاصة ومنه  
أيضاً قولهم بنو إنا ويقسم العدد للصحیح والكسر ونفسه الصحيح إلى زوج وفرز ثم تقسيمه الجمع إلى أقسام منها  
الجمع على التوالي الأعداد والجمع على التوالي الأعداد التي يلبدها الواحد فهذا ونحوه واضح فيما قلناه فلو كان  
المراد بالعدد في التعريف العدد هذا الاعتبار فيكون جامعاً لشموله المالك إذا كان قدراً واحداً أو كسراً **واعلم**  
إن إدخاله لفظة كسره الحد غير مستقيم لأن الحد موضوع للحقيقة من حيث هو مع قطع النظر عن اعتبار  
الأفراد ولفظه كل ما كان رادياً إلى الجمع أو الانفصالي وكلاماً لا يستقيم لأن اعتبار الحقيقة من حيث  
هو ينافي ذلك ولا من شرط الحد أن يصدق على كل فرد من أفراد الحد كصدق حد الإنسان وهو قولنا حيوان ناطق  
على كل ما يعرف من أفرادها فيقال في زيد مثلاً أنه حيوان ناطق ولا يصدق على الأربعة مثلاً لأنها كل عدد مربع  
لأن هذا الحد صادق على ما هو مربع بالفعل كالأربعة وعلى ما هو مربع بالقوه كالحسة إذا اعتبرت مربعاً **وقوله**  
وحدته واحد عند الأضلع أي وجذر المالك المعروف بما ذكرناه هو واحد الأضلعين المشابهين للدرس فام مربع  
لحد ما في الآخر فاللحمه والثلثة للذين قامت التسعة من ضرب حد ما في الآخر والصف للدرس فام الربع  
من ضرب حد ما في الآخر كالواحد والصف للذين قامت الأمان والربع من ضرب حد ما في الآخر فكل من الأضلعين  
المشابهين في كل مثال من المثالية يسمى جذراً لافرق في ذلك من الصحيح ومن الكسر ولا من المطلق  
به بالفعل كما في الامثلة اللامه ومن المطلق بالقوة للمسمى الأصم جذر الخمسة **فإن** قلت لم جمع الأضلع وإشارته إشارة  
لجمع وليس كل مربع الأضلعان **قلت** كمثل أنه مركب من اثنين فإثنان كاذب لأنه كثير من وجوب تعبيره على ذلك  
ويجوز أن لا يلاحظ كون الربع المحسوس الذي استعمله المالك فانه محطبه أربع خطوط كل خط منها هو ضلع السطح  
المربع أو يتركب من الحجوم تدخلك الأداة الخمسية المعقودة للجوم ثم في سمعت عشر واحد من أشياء حجب ذكر لأن  
الجوم الواردة في التعريف لم أردها إثنان فصاعداً وإن هذا معروف عند العلماء بضاعة الحد **فإن** قلت يعرف كل  
من المالك والجدر عن مانع يصدق تعريف المالك على مال المالك ومكعب اللعب مثلاً فإن كل واحد منها يصدق عليه أنه  
عدد مربع وليس مال لأن المالك يسمي كل منهما ويصدق تعريف الجدر على المالك والمكعب في الصورين المفروضين فلو كان  
المالك جذراً والجدر مالاً **قلت** قد أسلفنا أن للعدد اعتبارات ثمة فاذا نظرنا إلى العدد من حيث أنه موصوف بـ

المعقول المحسوس  
العدد في التعريف  
الحد موضوع للحقيقة  
من حيث هو مع قطع  
النظر عن اعتبار  
الأفراد ولفظه كل  
ما كان رادياً إلى  
الجمع أو الانفصالي  
وكلاماً لا يستقيم  
لأن اعتبار الحقيقة  
من حيث هو ينافي  
ذلك ولا من شرط  
الحد أن يصدق على  
كل فرد من أفراد  
الحد كصدق حد  
الإنسان وهو قولنا  
حيوان ناطق على كل  
ما يعرف من أفرادها  
فيقال في زيد مثلاً  
أنه حيوان ناطق ولا  
يصدق على الأربعة  
مثلاً لأنها كل عدد  
مربع لأن هذا الحد  
صحيح على ما هو  
مربع بالفعل كالأربعة  
وعلى ما هو مربع  
بالقوه كالحسة إذا  
اعتبرت مربعاً

غير اعتبار شيء آخر هذا يسمى عدداً فقط وإذا نظرنا إليه مع اعتبار أمر آخر فغيره له اسماً مختلفاً ما حالف الاعتبارات  
فإذا ثبت له اسم ما باعتبار ما لا يفرد في ذلك يثبت اسم آخر له باعتبار أمر آخر لأن الحديثية في الحدود معتبره  
المحسوس فالله عشر مثلاً باعتبار أنها اسم كمية هذه الأحاد المخصوصة فقط هي عدد وليست مالا ولا مال مال فان  
نظرنا إليها باعتبار أنها ترتب من ضرب ربع في أربع من حيث أن الأربعة عدد مطلق سميها مالا وسميها الأربعة جذراً  
وإن اعتبرنا الأربعة مالا سميها السنة عشر هذا الاعتبار مال مال وكذلك العدد الذي يصدق عليه مكعب المكعب إن  
اعتبرناه من حيث ترتبه من ضرب عدد مطلق في عدد مطلق آخر مثله فهو مال وإن اعتبرناه من حيث أنه ترتب من ضرب  
مكعب في مثله فهو مكعب **المكعب** **تسميات** هذه انعمان للسطح لتعريفه من الجدر والمالك إذا كانا مطلقين من  
المجهر إذا فرضنا شيئاً وضرباً الشيء في مثله لا يصدق على الشيء حينئذ هذا العدد لا المعنى الأعم ولا المعنى الأخص بل هو  
معدود وفيه نظر لأن الجدر يطلق على المجهر كاطلاقه على المعلوم وأما المالك فمحصه بعضهم كالمصحي المجهر وكلام  
جماعة يشعرون أن لفظ الشيء تطلق على ما يطلق عليه لفظه أكبر إذا كان مجهولاً وهل يطلق على ما يطلق عليه مطلقاً  
بعضهم اجاز ذلك وبعضهم منعه **ونظير** لفظه الشيء أيضاً على المجهر وإن لم يكن جذراً سواً إذا كان ضلعاً أم لا  
فمن أطلقه على ما يطلق عليه الجدر طلقاً يجوز أن يصدق عليه الجدر صدقه على كل ما يصدق عليه الجدر دون  
بعضه كمن لم يطلقه على ما يطلق عليه الجدر معلوم ضربه في مثله وانفرد الشيء بالصدق في مجهره لم يضرباً أو ضرب في غير مساويه وفي  
بعض النسخ هذا البيت وهو **والشيء والجدر معنى واحد بالقول في لفظ اب ووالله وهو صريح بترادفهما وفيه**  
**نظر لا يخفى الثالث** ترادف المربع الجدر والمالك في رأيي وهو مقتضى ما في النظم والسطح والسطح والبسيط أعم  
كل منهما لأن السطح ما قام من ضرب مقدار في مقدار سواء كانا متساويين أم متفاضلين معلومين أم مجهولين أم  
مختلفين **وكذلك** السطح والبسيط وإنما الصلح أعم من الجدر فكل واحد ضلع وليس كل ضلع جذراً كما أن كل مربع ومجدر  
وما ليس سطحاً وسطحاً وليس ربط من غير عكس كل **قوله** والعدد المطلق البيت هو تعريف للعدد المذكور في هذا المقام لا  
للعدد من حيث هو موجود كغيره كثير من وليس قوله المطلق صفة للعدد كما هو المبدأ للمفهوم بل هو خبر والمراد بكونه  
مطلقاً أي مجرداً عن المعدود لفظاً ونفساً من نحو قولهم الله أشياء وأربعة أموات مثلاً فان اللامه والأربعة  
عدوان لا محالة ولكنهما مفيدان معدودتهما وبما لا يشاء والأموال فلا دخل من ذلك في مسمى العدد في هذا النوع  
**وقوله** ما لم يمسس المالك والجدر ككأن الفصل الثاني للاختراز عن اللامه مثلاً إذا اعتبرت جذر التسعة وعن التسعة  
إذا اعتبرت كربع اللامه فإن كل واحد منهما مطلق لنفسه الذي ذكرناه إذ هو مجرد عن المعدود فاخرج هذا المقيد  
إلى ما لأن كل واحد منهما إنما استحق اسمه بالنسبة والإضافة إلى الآخر فلو لم يكن موصولاً بمعنى الذي خبره خبر  
وتحوزان تكون مصدرية وقبضية أي والعدد هنا هو المطلق مدة عدم انتسابه إلى المالك أو الجدر فخرج بقيد عدم انتساب  
المالك اللامه في المثال ونحوه ونحوه الانتساب إلى الجدر التسعة فيه أيضاً ونحوه ويوضح ذلك تعريف العدد بما ذكرناه وإن  
المطلق ليس صفة للعدد **قوله** المصحي العدد المطلق إليه اقسام وتفسيره إما بالعدد المذكور أو الجدر والمالك  
بأن المطلق يقنا للعدد لم يبق تقسيم هذا التقسيم إذ لا يصدق حينئذ على الجدر والمالك شرط صحة المقسمة صدق اسم المقسوم  
على كل واحد من أقسامه **وقوله** فإني نصبت إشارة إلى أن هذا مما يقع احتجاباً عنه وهو كذلك أي إجماع العدد المراد هنا  
فإنها صححاً نظراً للصواب وفي بعض النسخ والعدد المطلق ما لم ينتسب للمالك والجدر فاقمه ثلث فلو أن لها  
رابعاً للعدد كما ذكرنا **تسميات** هذه إن العدد في هذا الموضوع قل من أصاب في فهمه وتعبيره فليدرك أنه يعرفونه  
تعريف العدد من حيث هو وهو قولهم هو ما ساء وكسره مجموع حاشيته المنفصلين في تعريف هذا الأمر من أن يرد  
أن يجد الإنسان فذكر له حد كقولهم ثم ما يعرفون به العدد من حيث هو من يق أيضاً وقد اختلف المحققون في تصور

المعقول المحسوس  
العدد في التعريف  
الحد موضوع للحقيقة  
من حيث هو مع قطع  
النظر عن اعتبار  
الأفراد ولفظه كل  
ما كان رادياً إلى  
الجمع أو الانفصالي  
وكلاماً لا يستقيم  
لأن اعتبار الحقيقة  
من حيث هو ينافي  
ذلك ولا من شرط  
الحد أن يصدق على  
كل فرد من أفراد  
الحد كصدق حد  
الإنسان وهو قولنا  
حيوان ناطق على كل  
ما يعرف من أفرادها  
فيقال في زيد مثلاً  
أنه حيوان ناطق ولا  
يصدق على الأربعة  
مثلاً لأنها كل عدد  
مربع لأن هذا الحد  
صحيح على ما هو  
مربع بالفعل كالأربعة  
وعلى ما هو مربع  
بالقوه كالحسة إذا  
اعتبرت مربعاً